



العدد السادس والعشرون - الجزء الثالث - ابريل - 2026 - السنة الخامسة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (ISSN) (3085 - 4806) / الورقي (ISSN) (3085 - 4830)

رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING



الموقع الرسمي للمجلة / www.iajphss.us

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تتألف هيئة تحرير المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية من نخبة من العلماء والخبراء المتميزين من مختلف المؤسسات الأكاديمية الدولية. وتتولى الهيئة مسؤولية الحفاظ على جودة البحوث المنشورة وتقديم التوجيه الاستراتيجي لتطوير المجلة.

رئيس التحرير-أ.د.نزهة إبراهيم الصبري – نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير: أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

<https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-0515-501X>

سكرتارية التحرير

1. أ.م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري. الشؤون الإدارية. الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس – مصر- المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ، عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. المهندس اسماعيل المساق ، كلية علومالتقنية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط، المملكة المغربية.

(التصميم)

5. أ.محمد تايه محمد - بك إدارة أعمال - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة. (التنفيذ) .

<https://orcid.org/0009-0003-6945-2806>

أعضاء الهيئة العلمية

1. Prof. Dr Hanik Mahliatussikah - State University of Malang, Indonesia, Chairman of the Association of Arabic Language Teaching Departments in Indonesia.
2. Prof. Dr. Shamnad N - University College, Thiruvananthapuram, Kerala, India.
3. Prof.Dr.Ali H. ABDUL RASOL - KDG College - Leerexpert -England.
4. Dr.MUSTAPHA ABDUL AZIZ AKANJI - Président-Fondateur des groupes scolaires et Universitaires AKANJI En Côte d'ivoire et Nigeria.
5. Dr.Nada Al-Abidi - Educational Sciences Teaching Curricula, Methods, and E-Learning - Sweden
6. أ.د. أبكر عبد البنات آدم. مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم. جمهورية السودان
https://orcid.org/0009-0009-8298-4464
7. أ.د. رانيا الصاوي عبده عبد القوي – قسم علم نفس تربوي – كلية التربية – جامعة 6 أكتوبر – مصر
https://orcid.org/0000-0001-7436-2774
8. أ.د. أمال العرياي مهيدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - مصر
https://orcid.org/0009-0005-3260-820X
9. أ.د. أمل مهيدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق
https://orcid.org/0000-0001-7463-9876
10. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى . جمهورية العراق
https://orcid.org/0009-0009-7896-820X
11. أ.د. نور الدين زين العابدين متولي أحمد - رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم الإنسانية بجامعة بيروت العربية - لبنان
https://orcid.org/0009-0006-7020-7244
12. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي . كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق
https://orcid.org/0009-0002-6669-4706
13. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية
https://orcid.org/0009-0001-4682-2005
14. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق).
https://orcid.org/0009-0004-3687-1788

15. أ.د. محمد خضير عباس الجيلاوي - كلية الطوسي الجامعة - النجف الاشرف - العراق .
<https://orcid.org/0009-0001-9668-9329>
16. أ.د. محمد نهبان ابراهيم رحيم الهيتي - علوم اسلامية - جامعة الانبار - العراق. 0003-0000-6193-4092
17. أ.د. سميرة شمعاوي - استاذة باحثة بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط - المغرب .
<https://orcid.org/0009-0008-2452-6011>
18. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق. (https://orcid.org/0009-0003-7795-3934)
19. أ.د. محمد ازهري - جامعة السلطان مولاي سليمان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية. بني ملال. المغرب.
20. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق
<https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-9424-6211>
21. أ.د. تحرير علي حسين علوان - كلية الفنون الجميلة - جامعة البصرة - جمهورية العراق.
<https://orcid.org/0009-0002-0076-0491>
22. محمد لؤي محمد سليم النبي معهد الحضارة للتأهيل والتدريب السياحي والفندقي | دمشق، سوريا. 7088-2826-0008-0009
23. أ.د. الشرقي عبد الحليم - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - سايس - جامعة - سيدي محمد بن عبد الله - فاس - المملكة المغربية 5712-6947-0000-0002 .
<https://orcid.org/0000-0002-6947-5712>
24. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق 5899-3272-0000-0009 .
<https://orcid.org/0009-0000-3272-5899>
25. أ.م.د. عزيز عبدالرحمن محمد الاديبي -جامعة تعز - مدير عام بحوث التنمية الادارية والتدريب - ديوان عام محافظة تعز - اليمن
<https://orcid.org/0009-0005-2702-0495>
26. أ.م.د. علاء الدين محمد حسين عياش - رئيس قسم تكنولوجيا الاعلام -جامعة فلسطين التقنية - فلسطين
<https://orcid.org/0000-0001-8152-9261>
27. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق 1059-7185-0002-0009 .
<https://orcid.org/0009-0002-7185-1059>

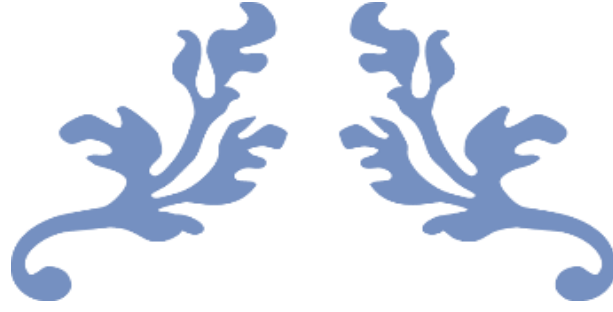
28. أ.د.عدنان فرحان الجوراني .أستاذ الاقتصاد .جامعة البصرة .جمهورية العراق) .
https://orcid.org/0009-0006-6673-5714)
29. د. حلا عدنان نيربي – كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – جامعة حلب - سوريا
.https://orcid.org/0009-0006-5511-3266
30. أ.د. ماجدولين محمد النهبي- كلية علوم التربية . جامعة محمد الخامس .الرباط، المملكة المغربية
Orcid id: 0009-0000-1125-8689
31. د. ياسر حسن ناجي الصلوي – جامعة تعز – اليمن-https://orcid.org/0009-0006-7335-3570
32. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي .نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية . جامعة ديالى .
جمهورية العراق . 0009-0006-0681-1033
33. أ.د. حاكم موسى عبد الحسناوي - استاذ طرائق تدريس التاريخ - وزارة التربية - الكلية التربوية
المفتوحة - جمهورية العراق
.https://orcid.org/0000-0002-3992-672X?lang=ar
34. د. ليلي الادريسي – دكتوراه في القانون والعلوم السياسية – كلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية – جامعة محمد الخامس – الراب - المغرب .
0009-0005-8175-7113
35. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي .دكتوراه قانون خاص .كلية الحقوق .جامعة الموصل .
جمهورية العراق
https://orcid.org /0000-0001-8777-978x

أعضاء الهيئة الاستشارية

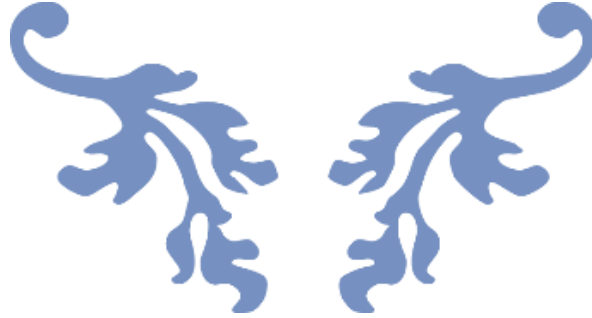
1. أ.د.هالة مختار الوحش – استاذ اصول التربية الانسانية جامعة الازهر – مصر .
https://orcid.org/0009-0008-8680-0194
2. أ.د. محمد علي عباس – علوم تربوية نفسية – الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي
والتدريب- أمريكا
https://orcid.org/0009-0004-2576-8136
3. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس - مصر .
4. د. عائشة الهوس – تخصص القانون العام والعلوم السياسية - المعهد المغربي للدراسات
الاستراتيجية وإدارة الأزمات – المملكة المغربية
. https://orcid.org/0009-0000-4666-3086

5. أ.د. ناهض فالح سلمان - كلية التربية - جامعة ديالى - العراق-0009-0009 . <https://orcid.org/0009-0009-7896-820X>
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال .قسم نظم المعلومات . الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية(1788-3687-0004-0009) . <https://orcid.org/0009-0004-3687-1788>
7. د. نادية فضيل – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – بني ملال – المغرب.
8. د. هشام الميموني، دكتور في القانون العام، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء ، كلية الحقوق - المحمدية(المغرب) 0000-0002-9569-3369
9. أ.م. د. سماح هادي محمد – كلية الحقوق – جامعة النهريين – جمهورية العراق <https://orcid.org/0009-0006-9104-6347>
10. أ.م. د. ايمن محمد مصطفى – كلية الدراسات العليا لتكنولوجيا النانو – مدير معمل الطاقة الشمسية – جامعة القاهرة – مصر. X575-6465-0001-0000
11. م. د. حامد شمال مصحب - كلية الحكمة الجامعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي – العراق 0872-4382-0002-0000 . <https://orcid.org/0000-0002-4382-0872>
12. أ.د. ماهر جاسب حاتم الفهد – تخصص التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الإمام الكاظم "ع" قسم التاريخ – العراق 2527-5708-0001-0000 . <https://orcid.org/0000-0001-5708-2527>
13. د. نجلاء حمدان رحمة الله جادين - جامعة جازان / كلية الفنون والعلوم الإنسانية المملكة العربية السعودية 475X-5146-0008-0009 . <https://orcid.org/0009-0008-5146-475X>
14. أ.د. علي سموم الفرطوسي - الجامعة المستنصرية / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة - أستاذ القياس والتقويم - الإحصاء - كرة السلة حكم ومراقب فني دولي بكرة السلة - العراق . ORCID : <https://orcid.org/0000-0002-8598-5149>
15. أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون . جامعة المستنصرية . جمهورية العراق . <https://orcid.org/0000-0003-3754-4266>
16. أ.م. د. محمد عبدالفتاح زهري- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية(6552-8533-0002-0000) . <https://orcid.org/0000-0002-8533-6552>

17. م.د. محمد مولود امنكور. كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية. الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب <https://orcid.org/0009-0000-8373-5528>.
18. أ.م.د. موسى إسماعيل صالح حسين - أستاذ مساعد الأدب والنقد العربي قسم اللغة العربية - جامعة جرش / الأردن <https://orcid.org/0009-0007-7197-1954>
19. أ.د. جاسم حسن سالم العطوي - طبيب عام - البصرة - العراق. 1975-2819-0001-0009



مقال العرو



بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أما بعد

يسرنا أن نقدم لكم العدد 26 الجزء الثاني من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي يضم مجموعة من البحوث العلمية المتميزة التي شارك بها باحثوا المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون وكذلك باحثون من مختلف دول العالم.

لقد دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجالات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيعات زمنية محددة ، فإن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فإن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدها للنشر عن غيرها من المجالات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

نحن فخورون أيضا أن هذا العدد يصادف حدثا مميزا في مسيرة المجلة، حيث تم اعتمادنا من قبل المكتبة الوطنية المغربية للحصول على الاعتماد القانوني، ومنحها التسلسل الرقمي الدولي (ISSN) للنسخة الإلكترونية وأيضا للنسخة الورقية. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بتقديم محتوى علمي رصين ومتنوع، ويسهم في تعزيز مكانة المجلة كمصدر مرجعي معترف به عالميا.

هيئة تحرير المجلة

24/04/2026 الرباط - المملكة المغربية

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة، بل عن رأي كاتبها.

فهرس الموضوعات	
12.....	الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني العراقي بين النص الدستوري والواقع العملي الأستاذ الدكتور داود مراد حسين الحسني.....
34.....	استشراف مستقبل البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الليبية وفقا لأسلوب السيناريوهات د. عبدالله محمد أمبارك باشير / أ. نفازة محمد مفتاح العماري
56.....	جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة وأثره على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان. د. كمال الأمين محمد فضل الله.....
85.....	منظومة الذكاء الاقتصادي الترابي في تدبير المؤسسات العمومية (حوكمة تدبير الموارد المانية) د. مصطفى الحشوفي / أنس حافظ
97.....	النظام الدستوري في موريتانيا: دراسة مقارنة مع الأنظمة الدستورية المغربية. د. عيشة منيه.....
109.....	دور إدارة الموارد البشرية في تعزيز الرضا الوظيفي وتحقيق الاستدامة المؤسسية د. مجدي محمد علي كلاب.....
124.....	تحولات الوظيفة الاجتماعية للمدرسة المغربية في العصر الرقمي خولة الطهراوي.....
137.....	أصول التفسير نشأته وتطوره في القرن الحادي عشر إلى عصرنا الباحث: مهربان حمه سعيد مصطفى.....
Ethical, Trust, And Governance Issues in AI Systems	
Hanan Salim Alsaadi,..... 160	



النظام الدستوري في موريتانيا: دراسة مقارنة مع الأنظمة الدستورية المغاربية.

د. عيشة منيه

موريتانيا

aichatoumnn@gmail.com

0022220000603



ملخص

تناول هذا البحث دراسة النظام الدستوري في موريتانيا في إطار مقارنة مع الأنظمة الدستورية المغاربية، بهدف التعرف على خصائصه، وتحليل تنظيم السلطات فيه، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف مع كل من المغرب والجزائر وتونس.

اعتمدت الدراسة المنهج المقارن والمنهج التحليلي للنصوص الدستورية، مع التركيز على دراسة السلطة التنفيذية، التشريعية، والقضائية، ودور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات. وأظهرت النتائج أن النظام الدستوري الموريتاني يتميز بطابع رئاسي قوي، مع تمركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، مما يشبه النظام الجزائري، ويختلف عن النظام شبه الرئاسي في تونس والنظام الملكي الدستوري في المغرب.

كما كشفت الدراسة وجود فجوة بين النصوص الدستورية والتطبيق العملي، خصوصاً فيما يتعلق بالفصل بين السلطات وفعالية الرقابة التشريعية والقضائية. وأبرزت المقارنة أهمية الاستفادة من التجارب المغاربية الأخرى لتعزيز التوازن بين السلطات، وضمان حماية الحقوق والحريات، وتحقيق حكامه رشيدة.

في ضوء النتائج، قدم البحث مجموعة من التوصيات العملية، منها: تعزيز الرقابة التشريعية والقضائية، ضمان التطبيق العملي للنصوص الدستورية، الاستفادة من التجارب المقارنة، نشر الثقافة الدستورية لدى المواطنين، وإرساء آليات مرنة لإصلاح النظام الدستوري بما يتماشى مع التحولات السياسية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: النظام الدستوري، موريتانيا، الفضاء المغاربي، الفصل بين السلطات، الرقابة الدستورية، الحقوق والحريات.

"The Constitutional System in Mauritania: A Comparative Study with Maghreb Constitutional Systems."

Dr. Aisha Minya

Mauritania

Abstract

This study examines the constitutional system in Mauritania within a comparative framework with Maghreb constitutional systems, aiming to identify its characteristics, analyze the organization of powers, and determine the similarities and differences with Morocco, Algeria, and Tunisia.

The study relied on the comparative method and the analytical approach to constitutional texts, focusing on the executive, legislative, and judicial authorities, as well as the role of constitutional oversight in protecting rights and freedoms. The results indicate that the Mauritanian constitutional system is characterized by a strong presidential nature, with the executive power concentrated in the hands of the president, resembling the Algerian system, while differing from Tunisia's semi-presidential system and Morocco's constitutional monarchy.

The study also revealed a gap between constitutional texts and practical application, particularly regarding the separation of powers and the effectiveness of legislative and judicial oversight. The comparison highlighted the importance of learning from other Maghreb experiences to enhance the balance between powers, ensure the protection of rights and freedoms, and achieve good governance.

In light of the findings, the study offers several practical recommendations, including: strengthening legislative and judicial oversight, ensuring the practical implementation of constitutional provisions, drawing on comparative experiences, promoting constitutional culture among citizens, and establishing flexible mechanisms to reform the constitutional system in line with political and social transformations.

Keywords: Constitutional system, Mauritania, Maghreb region, separation of powers, constitutional oversight, rights and freedoms.

مقدمة

يُعدّ النظام الدستوري الإطار الأعلى الذي تنظم من خلاله الدولة سلطاتها، وتحدد بمقتضاه طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما يرسم حدود الاختصاصات بين مختلف المؤسسات الدستورية، ويكرس المبادئ الأساسية المرتبطة بسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات. وفي هذا السياق، يكتسي النظام الدستوري في موريتانيا أهمية خاصة بالنظر إلى خصوصيته التاريخية والسياسية، وما عرفه من تحولات دستورية متعاقبة منذ الاستقلال، كان أبرزها اعتماد دستور 1991 الذي أرسى معالم نظام سياسي يقوم على التعددية الحزبية والفصل بين السلطات، مع غلبة الطابع الرئاسي.

غير أن دراسة النظام الدستوري الموريتاني لا تكتمل دون وضعه في إطار مقارن مع نظائره في الفضاء المغربي، خاصة في كل من المغرب والجزائر وتونس، باعتبارها دولاً تشترك في خلفيات تاريخية وسياسية متقاربة، كما تواجه تحديات متشابهة تتعلق بإرساء الديمقراطية، وتعزيز دولة القانون، وتحقيق التوازن بين السلطات. وقد شهدت هذه الدول بدورها إصلاحات دستورية مهمة، خاصة في أعقاب التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة، مما أفرز نماذج دستورية متباينة تجمع بين النظام الرئاسي وشبه الرئاسي والملكي الدستوري.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تحليل الخصائص المميزة للنظام الدستوري في موريتانيا، من خلال مقارنته بالأنظمة الدستورية المغربية، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف، وتقييم مدى فعالية هذه النماذج في تحقيق الاستقرار السياسي وضمان الحقوق والحريات. كما تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه التطبيق العملي للنصوص الدستورية، ومدى انعكاسها على واقع الممارسة السياسية والمؤسسية.

وعليه، تطرح هذه الدراسة إشكالية محورية مفادها: إلى أي مدى يتقاطع النظام الدستوري في موريتانيا مع نظائره في الدول المغربية، وما هي أبرز الخصوصيات التي تميّزه عنها؟ وما مدى تأثير هذه الخصوصيات على فعالية الأداء الدستوري وتحقيق مبادئ الحكامة الرشيدة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سيتم اعتماد المنهج المقارن، إلى جانب المنهج التحليلي للنصوص الدستورية، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين: يتناول الأول الإطار النظري والخصائص العامة للأنظمة الدستورية المغربية، بينما يركز الثاني على تحليل النظام الدستوري الموريتاني في ضوء المقارنة مع هذه الأنظمة.

أولاً: الفرضيات

انطلاقاً من إشكالية الدراسة المتعلقة بمدى تقاطع النظام الدستوري في موريتانيا مع نظائره في الدول المغربية، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات العلمية التي تسعى هذه الدراسة إلى اختبارها وتحليلها، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية:

- يقوم النظام الدستوري في موريتانيا على نموذج ذي طابع رئاسي مهيمن، يتقاطع جزئياً مع بعض الأنظمة الدستورية المغربية، لكنه يحتفظ بخصوصيات مرتبطة بالسياق السياسي والمؤسسي الوطني.

الفرضيات الفرعية:

1. تشابه البنية الدستورية :
 - تفترض الدراسة وجود تقارب نسبي بين النظام الدستوري في موريتانيا وكل من الجزائر وتونس، من حيث تبني عناصر النظام شبه الرئاسي، مع اختلاف في درجة توازن السلطات .
2. اختلاف طبيعة النظام السياسي :
 - يُفترض أن النظام الدستوري في المغرب يتميز بطابع ملكي دستوري، مما يجعله مختلفًا جوهريًا عن النموذج الموريتاني، خاصة من حيث موقع رئيس الدولة ومصدر الشرعية السياسية .
3. هيمنة السلطة التنفيذية :
 - تفترض الدراسة أن السلطة التنفيذية في موريتانيا تتمتع بسلطات واسعة مقارنة بالسلطة التشريعية، وهو ما يشكل سمة مشتركة - بدرجات متفاوتة - مع بعض الأنظمة المغاربية .
4. الفجوة بين النص والممارسة :
 - تنطلق الدراسة من فرضية وجود تفاوت بين ما تنص عليه الدساتير في الدول المغاربية وما يتم تطبيقه فعليًا، خاصة فيما يتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات وضمن الحقوق والحريات .
5. تأثير السياق السياسي :
 - تفترض الدراسة أن طبيعة النظام الدستوري في موريتانيا، كما في باقي الدول المغاربية، تتأثر بشكل كبير بالسياق السياسي والتاريخي، بما في ذلك التحولات السياسية والإصلاحات الدستورية التي عرفتها المنطقة .
6. تفاوت فعالية الرقابة الدستورية :
 - يُفترض وجود اختلاف في فعالية هيئات الرقابة الدستورية بين موريتانيا وباقي الدول المغاربية، من حيث الاستقلالية والدور في حماية مبدأ سمو الدستور .

تشكل هذه الفرضيات إطارًا تحليليًا موجّهًا للدراسة، حيث سيتم اختبارها من خلال المقارنة بين النصوص الدستورية والممارسة العملية، بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة حول طبيعة النظام الدستوري في موريتانيا وموقعه ضمن الأنظمة الدستورية المغاربية.

ثانيًا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الموسومة بـ "النظام الدستوري في موريتانيا: دراسة مقارنة مع الأنظمة الدستورية المغاربية" إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، من أبرزها:

1. تحليل الإطار الدستوري الموريتاني من حيث تنظيم السلطات العامة، وتحديد طبيعة النظام السياسي ومدى تكريسه لمبدأ الفصل بين السلطات .
2. إجراء دراسة مقارنة بين النظام الدستوري في موريتانيا ونظائره في كل من المغرب والجزائر وتونس، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف .
3. تقييم مدى فعالية النصوص الدستورية في تحقيق التوازن بين السلطات وضمن الحقوق والحريات العامة .

4. رصد الفجوة بين النص الدستوري والتطبيق العملي في الأنظمة المغاربية، مع التركيز على الحالة الموريتانية .
5. تحليل أثر السياق السياسي والتاريخي على تطور الأنظمة الدستورية في المنطقة المغاربية .
6. استخلاص نماذج وتجارب مقارنة يمكن الاستفادة منها في تطوير النظام الدستوري الموريتاني وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة .

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة على المستويين العلمي والعملي، ويمكن إبرازها فيما يلي:

1- الأهمية العلمية:

- تساهم الدراسة في إغناء الأدبيات القانونية الدستورية، خاصة في مجال الدراسات المقارنة في الفضاء المغاربي .
- تقدم تحليلاً معمقاً للنظام الدستوري الموريتاني في سياق إقليمي مشترك، وهو مجال لا يزال يحتاج إلى مزيد من البحث .
- تساعد في تطوير الفهم النظري لمفاهيم النظام الرئاسي وشبه الرئاسي والملكي الدستوري في البيئة المغاربية .

2- الأهمية العملية:

- تبرز الدراسة مكامن القوة والقصور في النظام الدستوري في موريتانيا، مما يساهم في دعم جهود الإصلاح الدستوري .
- تقدم مقترحات وتوصيات عملية لصنّاع القرار من أجل تحسين أداء المؤسسات الدستورية وتعزيز التوازن بينها .
- تساعد على تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة من خلال تقييم فعالية الرقابة الدستورية والمؤسساتية .

3- الأهمية المقارنة:

- تتيح الدراسة فهماً أعمق للتجارب الدستورية المغاربية في كل من المغرب والجزائر وتونس، وإمكانية الاستفادة من أفضل الممارسات .
- تسلط الضوء على الخصوصية الدستورية لكل دولة رغم الانتماء إلى نفس الفضاء الجغرافي والسياسي .

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تقتصر على الجانب النظري فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً تطبيقية تساهم في تطوير الأنظمة الدستورية وتعزيز فعالية مؤسسات الدولة في المنطقة المغاربية.

المبحث الأول: الإطار النظري والخصائص العامة للأنظمة الدستورية المغاربية

يهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار النظري للأنظمة الدستورية في الفضاء المغاربي، مع التركيز على تطورها، ومفاهيمها الأساسية، وتصنيفها، وذلك لتوفير قاعدة مقارنة عند دراسة النظام الدستوري في موريتانيا.

المطلب الأول: مفهوم النظام الدستوري وتطوره في الفضاء المغاربي

يُعرف النظام الدستوري بأنه مجموعة القواعد الدستورية المكتوبة وغير المكتوبة التي تنظم علاقة الدولة بمواطنيها، وتحدد اختصاصات السلطات العامة، وتكرس مبدأ الفصل بينها، وتضمن الحقوق والحريات الأساسية (عبدالوهاب م، 2018، ص 23)، كما يُعتبر

الدستور الوثيقة العليا التي تنظم السلطات وتوجه ممارستها (الشريف، 2020، ص 47)، وهو المرجعية الأساسية لتقييم شرعية أي قرار أو قانون (أبو ذكري، 2017، ص 66).

شهدت الأنظمة الدستورية في الدول المغاربية تحولات كبيرة منذ الاستقلال (جاء الله، 2019، ص 15)، حيث انتقلت من أنظمة مركزية ذات طابع أحادي إلى أنظمة أكثر تعددية وسيادة للقانون (Dunolp, 2016, p 8)، هذه التحولات شملت:

1. **المغرب**: اعتماد الملكية الدستورية التي تضمن وجود برلمان منتخب وحكومة مسؤولة، مع حفاظ الملك على صلاحيات تنفيذية وتشريعية مهمة (ج ر، المغرب، 2011، ص 5).
2. **تونس**: التحول نحو النظام شبه الرئاسي الذي يجمع بين سلطة الرئيس والسلطة الحكومية، مع وجود برلمان له دور رقابي وتشريعي فعال (ج ر، تونس، 2014، ص 33).
3. **الجزائر**: اعتماد نظام رئاسي قوي مع تمركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، ما يعزز سرعة اتخاذ القرار لكنه يقلل من قدرة البرلمان والقضاء على الرقابة الفعلية (ج ر، الجزائر، 2020، ص 54).
4. **موريتانيا**: نظام رئاسي يمنح الرئيس صلاحيات واسعة، مع وجود مؤسسات تشريعية وقضائية، إلا أن درجة توازن السلطات غالبًا ما تتأثر بالسياق السياسي (ج ر، موريتانيا، 2017، ص 44).

أبرز المبادئ التي تحكم هذه الأنظمة هي:

- **الفصل بين السلطات**: لضمان استقلال كل سلطة ومنع تركيز القوة في جهة واحدة (بو شريط، 2021، ص 63).
- **الرقابة على السلطة**: من خلال مؤسسات تشريعية وقضائية لمراجعة أعمال السلطة التنفيذية .
- **حماية الحقوق والحريات**: عبر النصوص الدستورية التي تكفل حرية التعبير، وحق التملك، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

كما تأثرت تطورات هذه الأنظمة بسياقها التاريخي والسياسي، بما في ذلك الاستعمار، النضال من أجل الاستقلال، والتحويلات الديمقراطية التي شهدتها المنطقة منذ الثمانينيات والتسعينيات، ما يجعل دراسة كل نظام ضمن السياق المغربي أمرًا ضروريًا لفهم طبيعة وفعالية ممارسته الدستورية.

المطلب الثاني: تصنيف الأنظمة الدستورية المغاربية وأوجه الاختلاف

يمكن تصنيف الأنظمة الدستورية في المغرب العربي إلى ثلاثة نماذج رئيسية:

1. النظام الملكي الدستوري: المغرب

- يعتمد على الملك كرمز للوحدة الوطنية ورئيس الدولة، مع صلاحيات تنفيذية وتشريعية مهمة .
- وجود برلمان منتخب وحكومة مسؤولة يتيح توازنًا نسبيًا بين السلطات، إلا أن الملك يظل الفاعل المركزي في صناعة القرار .

2. النظام شبه الرئاسي: تونس

- يجمع بين سلطة الرئيس والحكومة المنتخبة، مع وجود برلمان له دور رقابي وتشريعي .
- يتيح مشاركة السلطة بين الرئيس والحكومة، لكنه قد يخلق صراعات سياسية في غياب آليات واضحة للفصل بين الصلاحيات .

3. النظام الرئاسي أو شبه الرئاسي: الجزائر وموريتانيا

- تتمركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، الذي يملك صلاحيات واسعة على الحكومة والبرلمان .
- فعال في اتخاذ القرارات بسرعة، لكنه يجد أحياناً من قدرة البرلمان والقضاء على ممارسة الرقابة الفعلية، ما يستدعي وجود ضوابط دستورية قوية .

أوجه التشابه والاختلاف:

- جميع الأنظمة تحرص على حماية الحقوق والحريات الأساسية، وتكريس التعددية السياسية .
- الاختلاف الرئيس يكمن في درجة تمركز السلطة التنفيذية: المغرب نموذج ملكي، تونس نموذج شبه رئاسي، الجزائر وموريتانيا نموذج رئاسي قوي .
- فعالية الرقابة التشريعية والقضائية تختلف بحسب استقلالية المؤسسات وقدرتها على مواجهة السلطة التنفيذية .

بهذا المبحث، تم وضع الإطار النظري للأنظمة الدستورية المغاربية كأساس لمقارنة النظام الدستوري الموريتاني، مما يمهد للمبحث الثاني الذي سيحلل النظام الموريتاني بشكل مفصل مقارنة بهذه النماذج.

المبحث الثاني: النظام الدستوري في موريتانيا في ضوء المقارنة

يهدف هذا المبحث إلى دراسة النظام الدستوري الموريتاني بشكل معمق، مع تحليل تنظيم السلطات وخصائص النظام، ومقارنتها بالأنظمة الدستورية المغاربية الأخرى لتحديد أوجه التشابه والاختلاف، وفهم فعالية النصوص الدستورية على أرض الواقع.

المطلب الأول: تنظيم السلطات في النظام الدستوري الموريتاني

يشكل الدستور الموريتاني الإطار القانوني الأعلى لتنظيم الدولة، ويحدد علاقة السلطات العامة بعضها ببعض، إضافة إلى حماية الحقوق والحريات. ويمكن تحليل تنظيم السلطات في موريتانيا كالتالي:

1. السلطة التنفيذية

- يتمركز النظام السياسي الموريتاني حول رئيس الجمهورية، الذي يُعتبر رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويتمتع بصلاحيات واسعة تشمل إصدار المراسيم، وتعيين الوزراء، والمصادقة على القوانين، ورئاسة مجلس الوزراء (محمد أ، 2023، ص 123).
- الحكومة مسؤولة أمام الرئيس، ولها دور تنفيذي لكنه محدود مقارنة بصلاحيات الرئيس .
- هذا التنظيم يعكس الطبيعة الرئاسية للنظام الموريتاني، التي تمنح الرئيس سلطة مركزية قوية، ما يشبه إلى حد ما النظام الجزائري لكنه يختلف عن النظام التونسي شبه الرئاسي والمغرب الملكي (الزبيدي، 2022، ص 103).

2. السلطة التشريعية

- يتألف البرلمان الموريتاني من مجلس واحد أو اثنين (حسب الإصلاحات الدستورية الأخيرة)، وله دور في سن القوانين ومراقبة الحكومة .
- على الرغم من وجود صلاحيات تشريعية، فإن تأثير البرلمان غالبًا ما يتأثر بتمركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، مما يجد من قدرته على الرقابة الفعلية .

3. السلطة القضائية

- تتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية المنصوص عليها دستورياً، وتختص بالفصل في النزاعات وحماية الحقوق الدستورية (القاسمي، 2022، ص 99).
- يوجد أيضاً مجلس دستوري أو هيئة رقابية دستورية تعنى بمراجعة دستورية القوانين ومراقبة التوازن بين السلطات، إلا أن استقلاليتها وفعاليتها تتأثر بالواقع السياسي والمؤسسي .

المطلب الثاني: الخصائص المقارنة للنظام الدستوري الموريتاني

1. طبيعة النظام السياسي

- النظام الموريتاني رئاسي قوي، مما يميز الدولة عن تونس (نظام شبه رئاسي) والمغرب (نظام ملكي دستوري)، ويضعها في مستوى قريب من الجزائر .
- تمركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس يعزز سرعة اتخاذ القرار لكنه يضعف الرقابة التشريعية والقضائية إذا لم تكن هناك ضوابط فعالة .

2. الفصل بين السلطات

- رغم النصوص الدستورية التي تؤكد الفصل بين السلطات، إلا أن التطبيق العملي يظهر تأثير السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية .
- يشبه هذا إلى حد ما الوضع في الجزائر، بينما يتمتع البرلمان في تونس والمغرب بقدرة أكبر على ممارسة الرقابة .

3. الرقابة الدستورية وحماية الحقوق

- توجد مؤسسات دستورية لمراجعة دستورية القوانين وحماية الحقوق والحريات، لكنها تواجه تحديات مرتبطة بالاستقلالية والموارد والقدرة على فرض القرارات .
- مقارنة بالدول المغاربية، يبدو أن فعالية الرقابة في موريتانيا أقل من المغرب وتونس، لكنه يشبه الجزائر في التحديات المتعلقة بالاستقلالية .

4. الفجوة بين النص والممارسة

- تظهر الدراسة أن هناك تبايناً بين ما ينص عليه الدستور وما يتم تطبيقه على أرض الواقع، خصوصاً فيما يتعلق بفصل السلطات وضمن حقوق المواطنين .
- هذه الفجوة تعكس التأثير الكبير للسياق السياسي، والتحويلات الدستورية المتتالية، ما يفرض الحاجة إلى إصلاحات عملية لضمان فعالية النصوص الدستورية .

5. التحديات وآفاق الإصلاح

- تشمل التحديات: تمركز السلطة التنفيذية، ضعف الرقابة البرلمانية والقضائية، والفجوة بين النص الدستوري والتطبيق .
- يمكن الاستفادة من التجارب المغاربية الأخرى، خاصة النماذج شبه الرئاسية والملكية الدستورية، لتعزيز التوازن بين السلطات وضمن حماية الحقوق .

خلاصة المبحث الثاني

يظهر التحليل أن النظام الدستوري الموريتاني:

- يتميز بطابع رئاسي قوي مشابه للنظام الجزائري، ويختلف عن تونس والمغرب .
- يحقق بعض مبادئ الفصل بين السلطات وحماية الحقوق، لكنه يواجه تحديات تطبيقية تؤثر على فعالية النصوص الدستورية .
- المقارنة مع الأنظمة المغاربية تبرز أوجه القوة والقصور، وتوفر قاعدة لإعادة النظر في بعض الإصلاحات الدستورية لتعزيز الحكامة الرشيدة والتوازن بين السلطات .

الخاتمة

استعرضت الدراسة النظام الدستوري في موريتانيا في سياق مقارنة مع الأنظمة الدستورية المغربية، وخلصت إلى مجموعة من النتائج المهمة:

1. طبيعة النظام الدستوري الموريتاني :

- يتسم بطابع رئاسي قوي، مع تمركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، وهو ما يمنحه القدرة على اتخاذ القرارات بسرعة، لكنه يقلل أحياناً من فعالية الرقابة التشريعية والقضائية .
- على الرغم من النصوص الدستورية التي تكفل الفصل بين السلطات، توجد فجوة واضحة بين النص والتطبيق العملي .

2. المقارنة مع الأنظمة المغربية :

- يشبه النظام الموريتاني النظام الجزائري من حيث تمركز السلطة التنفيذية، ويختلف عن تونس (نظام شبه رئاسي) والمغرب (نظام ملكي دستوري) .
- جميع الأنظمة المغربية تحرص على حماية الحقوق والحريات، لكن فعالية الرقابة الدستورية والمؤسساتية تتفاوت بحسب استقلالية المؤسسات وقوة ممارسة الرقابة .

3. التحديات :

- تتعلق بتقوية الرقابة البرلمانية والقضائية، وتقليص الفجوة بين النص الدستوري وتطبيقه، وتعزيز استقلالية المؤسسات الدستورية .
- تعكس هذه التحديات التأثير الكبير للسياق السياسي والتاريخي على تطبيق الدستور، وهو ما يتطلب مقاربات إصلاحية مستمرة .

4. الأهمية المقارنة :

- أظهرت المقارنة أن التجارب المغربية الأخرى يمكن الاستفادة منها في تعزيز التوازن بين السلطات و ضمان حماية الحقوق والحريات، خاصة عبر تبني آليات رقابية قوية وفعالة .

التوصيات

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز النظام الدستوري في موريتانيا:

1. تعزيز الرقابة التشريعية والقضائية :

- تطوير دور البرلمان في مراقبة أداء الحكومة والسلطة التنفيذية، بما يحقق توازناً حقيقياً بين السلطات .

- تعزيز استقلالية القضاء والمجلس الدستوري وتمكينهما من ممارسة الرقابة الدستورية بشكل فعال دون تأثير سياسي .

2. ضمان التطبيق العملي للنصوص الدستورية :

- وضع آليات متابعة وتقييم تنفيذ النصوص الدستورية على أرض الواقع، وتقليل الفجوة بين القانون والممارسة .
- تنظيم برامج تدريبية للمسؤولين العموميين لضمان الالتزام بمبادئ الدستور .

3. الاستفادة من التجارب المقارنة :

- دراسة النماذج المغاربية الناجحة، مثل الرقابة الفعالة في المغرب والنظام شبه الرئاسي في تونس، لتطوير آليات الرقابة والتوازن في موريتانيا .
- تعزيز التشريعات الفرعية المكملة للدستور بما يدعم استقلالية المؤسسات ويضمن حماية الحقوق .

4. تعزيز الثقافة الدستورية لدى المواطنين :

- نشر الوعي حول الحقوق والواجبات الدستورية، وتمكين المواطنين من المطالبة بحقوقهم، مما يرسخ الحكم الرشيد ويقلل من التوترات السياسية .

5. المرونة في الإصلاحات الدستورية :

- مراجعة النصوص الدستورية بشكل دوري لضمان تكييفها مع التحولات السياسية والاجتماعية، مع الحفاظ على مبادئ الفصل بين السلطات وحماية الحقوق والحريات .

المراجع

- 1- عبد الوهاب محمد، قانون دستوري مقارن: النظم الدستورية في العالم العربي . القاهرة: دار النهضة العربية، انظر الفصل الأول حول مبادئ الدستور ومقارنة المؤسسات الدستورية، 2018، ص 23-68.
- 2- الشريف، أحمد، النظم الدستورية الحديثة: دراسة مقارنة . عمان: دار الفكر المعاصر، 2020، ص 47.
- 3- أبو ذكري، الفصل بين السلطات في القانون الدستوري . بيروت: دار الفكر الجامعي، 2017، ص 66.
- 4- جاب الله سعد، الرقابة الدستورية: الأسس والمعايير والممارسات، الكويت: مجلات كلية القانون، 2019، ص 10-55.
- 5- Dunlop, M., et al. (2016). The Architecture of Constitutional Democracy. New York: Cambridge University Press.
- 6- المملكة المغربية، دستور 2011 المملكة المغربية، الجريدة الرسمية، الفصول المتعلقة بمبدأ الفصل بينهما، الفصل 5، ص 48.
- 7- الجمهورية التونسية، دستور 2014 تونس، الجريدة الرسمية أحكام تنظيم السلطات والرقابة، الفصول 1-49.
- 8- الجمهورية الجزائرية، دستور 2020 الجزائر مع التعديلات، الجريدة الرسمية حول النظام السياسي والرقابي، الفصول 7-60.

- 9- دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية (1991) مع التعديلات اللاحقة، الأمانة العامة للحكومة، موريتانيا، أهم الأحكام حول الدولة والسلطات، الفصول 1-78؛ التعديلات الدستورية 2012 و2017.
- 10- بو شريط، س، النظام الدستوري في المغرب بين التقاليد والحداثة، مجلة الدراسات المغاربية، العدد 22، ص 47-71.
- 11- محمد أحمد، الحكامة الدستورية في موريتانيا: رهانات وإكراهات، دورية القانون والسياسة الأفريقية، 2023، ص 127.
- 12- الزيدي الأمين، الفصل بين السلطات في الجزائر: النص والتطبيق. مجلة القانون والمجتمع، المجلد 15، 2022، ص 103.
- 13- القاسمي، النظم الدستورية المغاربية: ثنائية السلطة التنفيذية ومكامن الضعف، مجلة الدراسات القانونية العربية، العدد 34، 2022، 97-124.



Issue - 26 - Part 3- April - 2026 - Year 5

Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)



Journal Website : <https://iajphss.us/>